

**باب حكم تارك الصلاة من كتاب المقرر في شرح المحرر للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد
الرافعي المتوفى (٦٢٣هـ - ١٢٢٦م) رحمه الله تعالى للشارح علي بن يحيى الزيادي المتوفى
(١٠٢٤هـ - ١٦١٥م) رحمه الله تعالى**

الدكتورة فريال احمد آغا

مدرسة بجامعة صلاح الدين / اربيل

fryalagha66@gmail.com

ملخص البحث

باب حكم تارك صلاة هذا باب من أبواب كتاب المقرر في شرح المحرر للإمام الرافعي شرحه الشيخ علي بن يحيى الزيادي تطرق في هذا الباب الى حكم تارك الصلاة قائلاً إن كان ترك الصلاة جحود وجوبها كان ردةً، وإن كان عن كسل وتهاون بها فيشرع فيه القتل جداً، والأظهر إستحقاق القتل بترك صلاة واحدة فيطالب بأدائها إذا تضيق وقتها، وأوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت، فإن أخر وأخرج استوجب القتل، والمعتبر الإخراج عن وقت العذر والضرورة، ويستتاب قبل القتل، والظاهر أنه يُقتل بالسيف، وقيل يُنخس بحديدة إلى أن يُصلي أو يموت، ويُغسل بعد القتل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يُطمس قبره. الكلمات المفتاحية- الصلاة -ترك- جحود -القتل- السيف

Summary of the research

Chapter on the ruling on one who abandons prayer This is a chapter from the book Al-Muharrir fi Sharh Al-Muqarrar by Imam Al-Rafi'i, explained by Sheikh Ali bin Yahya Al-Ziyadi In this chapter, he addressed the ruling on one who abandons prayer, saying: If abandoning prayer is a denial of its obligation, then it is apostasy, and if it is due to laziness and negligence, then killing is prescribed as a punishment, It is more apparent that killing is deserved for abandoning a single prayer, so he is required to perform it if its time is tight, and he is threatened with killing if he performs it outside of its time, and if he delays and performs it, then killing is deserved, and what is considered is to be removed from the time of excuse and necessity, and he is given a chance to repent before being killed, and it appears that he is killed with a sword, and it was said that he is prodded with an iron rod until he prays or dies, and he is washed after being killed and the funeral prayer is performed over him and he is buried in the Muslim cemeteries and his grave is not obliterated.

المقدمة

الحمد لله الذي ختم الرسل بمحمد صلى الله عليه وسلم، وختم الكتب بالقرآن الكريم الذي جعله نوراً وهدى للعالمين أما بعدُ.فإن الصلاة أمرها عظيم، وخطبها جسيم فهي عمود الاسلام وشعار أهله، وأول ما يحاسب عليه العبد من دينه يوم الدين وقد أبدى النبي صلى الله عليه وسلم في أمرها وأعاد حتى حفظ عنه في أمرها ما لم يحفظ عنه في غيرها من أبواب العلم، وأنواعها وأحكامها وسننها لا يُدانيه نقل آخر، مما أثار حفيظتي الى تحقيق باب من أبوابه، وهو (باب حكم تارك الصلاة) من كتاب (المقرر في شرح المحرر) للشيخ

يحيى الزيايدي الشارح لكتاب المحرر لأمامنا الكبير الرافعي رحمه الله تعالى.

نطة البحث

يتكون البحث من قسمين قسم الدراسة وقسم التحقيق أما قسم الدراسة فيتضمن فصلين الفصل الأول: نبذة مختصرة عن حياة المصنف. الفصل الثاني: نبذة مختصرة عن حياة الشارح وأما قسم التحقيق: فيتضمن تحقيق باب حكم تارك الصلاة

القسم الدراسي الفصل الأول

نبذة مختصرة عن حياة المصنف

الأمام الرافعي في أسطرالشيخ أبي القاسم عبدالكريم الرافعي بن محمد بن عبدالكريم القزويني^(١)، ولد رحمه الله تعالى في (٥٥٧هـ) في مدينة قزوين بشمال ايران^(٢)، في بيت علم رَفِيع، أخذ العلم وتلمذ على يد مشايخ أجلاء بدءاً بوالده الامام محمد بن عبدالكريم (ت ٥٨٠هـ)، وأبو الفتح ابن البطي (ت ٥٦٤هـ) وغيرهم كثير^(٣)، مما جعله رمزاً بين أقرانه، فتلمذ وأشتهر على يده عددٍ ليس بقليل من المشايخ الاجلاء كالمهلبلي أحمد بن الخليل (ت ٦٣٧هـ)، وأبنة عزالدين محمد بن عبدالكريم، وغيرهم^(٤)، أما أبرز مؤلفاته: العزيزشرح الوجيز^(٥)، والمحرر^(٦)، والشرح الصغير^(٧)، وغير ذلك. توفي رحمه الله تعالى في قزوين سنة (٦٢٣هـ)^(٨).

الفصل الثاني نبذة عن حياة الشارح

الشيخ علي بن يحيى الزيايدي الملقب بـ(نورالدين الزيايدي)^(٩)، ولد رحمه الله تعالى في (٩٢٦هـ) بالقاهرة في قرية زياد^(١٠)، أخذ العلم من مشايخ أبرزهم الرملي الكبير أحمد بن خمزة الانصاري (ت ٩٥٧هـ)^(١١)، والشنواني أبوبكر بن إسماعيل (ت ١٠١٩هـ)^(١٢)، وغيرهم. من أبرز مؤلفاته فهو المقرر في شرح المحرر^(١٣)، وحاشية على شرح المنهج لذكريا الانصاري (ت ٩٢٦هـ)^(١٤)، توفي رحمه الله تعالى في (١٠٢٤هـ).

قسم التحقيق باب حكم تارك الصلاة

[٦٤- ب] اي هذا باب بيان حكم تارك الصلاة فهو خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين محذوفين كما تقرر وقدم المصنف هذا الباب على الجنائز^(١٥)، تبعاً للمزني والجمهور وفيه أيضاً مناسبة وذكره الغزالي في الوجيز بعدها وتبعه عليه في الشراحين^(١٦)، والروضة^(١٧)، وذكره جماعة أيضاً في أوائل الصلاة قبل الأذان إن^(١٨) ترك الصلاة أي المعهودة شرعاً الصادقة بأحدى الخمس كما يصرح به قوله الآتي عن وقت العذر لأنه إنما يكون لهذه لا غير إن كان عن جحود وجوباً بان أنكره بعد علمه به لأن الجحد^(١٩) عند أهل اللغة هو الانكار بعد الاعتراف^(٢٠) لا مطلق الانكار وكجحد وجوب^(٢١) ركن من أركانها مجمع عليه أو فيه خلاف واه أخذاً مما يأتي كان ردةً لأنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وذلك^(٢٢)، تكذيب لله ورسوله فيجرى عليه حكم المرتد ويؤخذ من العلة ان الحكم لا يختص بجحد الصلاة بل جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وهو الذي يشترك في معرفته الخاص والعام كذلك.

تنبيهان

احدهما أن عموم كلامه يقتضي أنه لا فرق بين الجمعة وغيرها لكن فيها قول أنها فرض كفاية و أبو حنيفة يقول لا تجب الجمعة على أهل القرى ونحوهم^(٢٣)، فينبغي ملاحظة مذهبه الثاني استثنى المصنف، والنووي في تصحيح التنبيه ما إذا كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة ونحوها^(٢٤)، ممن يجوز ان يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق فانهم لا يكفرون بل يرشدون فان عادوا بعد ذلك كفروا، وأجاب النووي في شرح المذهب^(٢٥)، قبيل صدقة المواشي بان الجحد عند أهل اللغة هو الانكار بعد الاعتراف لا مطلق الانكار انتهى. تنبيه: الجحود كاف في الفكر سواء قال أنا أصلي أم لا فالصواب حذف الترك هنا أنتهى، قاله الاسنوي^(٢٦)، وأجاب ابن حجر (رحمه الله)^(٢٧)، بانه ذكره لأجل التقسيم^(٢٨). وان كان ترك الصلاة عن كسل وتهاون بها مع اعتقاد وجوبها فيشرع فيه، أي في حق من تركها كسلاً أو تهاوناً القتل بالسيف حدّاً لا كفراً قال صلى الله عليه وسلم ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله))، رواه الشيخان^(٢٩). وقال ((خمس صلوا كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن فلم يُضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد ان

يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة)) رواه أبو داود^(٣٠)، وابن حبان^(٣١)، فلو كفر لم يدخل تحت المشيئة، وأما خبر مسلم ((بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة))^(٣٢)، فمحمول على تركها جحداً أو على التغليظ، أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعاً بين الأدلة، ولو ترك الوضوء قتل على الصحيح كما جزم به الشيخ أبو حامد^(٣٣)، لأنه ترك لها^(٣٤)، ويقاس به باقي الشروط أيضاً وكذلك الأركان فلو صلى عرياناً مع قدرته على الستر أو قاعداً [٦٥-أ] مع قدرته على القيام قتل ومحلها فيما لا خلاف فيه أو فيه خلاف وإذ حتى لو مس شافعي^(٣٥) الذكر^(٣٦)، أو من امرأة أو توضأ ولم ينو وصلى متعمداً لم يقتل لأن جواز صلاته مختلف فيه اختلافاً قوياً^(٣٧)، وقيد بعضهم بحثاً بما إذا قلد القائل بذلك والأقوال حينئذ بجواز صلاته، قال فالذي يتجه قتله لأنه تارك لها عند إمامه وغيره (فأجدى الحبس فيه)^(٣٨)، ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لأن الشخص إذا علم إنه يحبس طول النهار نواه فاجدى الحبس فيه ولأن الزكاة يمكن الإمام أخذها بالمقاتلة ممن أمتنعوا منها وقتلونا فكانت المقاتلة الواردة في الخبر فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فإنه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فاتضح الفرق بينهما وبينها انتهى.

والأظهر من أوجه خمسة فللخلاف^(٣٩)، أوجه لا أقوال استحقاق القتل بترك صلاة واحدة لظاهر الأحاديث السابقة، فيطالب بادائها إذا تضيق وقتها وأوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت فإن أصّر وأخرج استوجب القتل، والأوجه أن المطالب والمتوعد هو الإمام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره وتوعده ترتب القتل لأنه من منصبه^(٤٠). وعلم ان الوقت عند المصنف وقتان أحدهما وقت أمر والآخر وقت قتل، فوقت الأمر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب^(٤١) علينا^(٤٢) أن نأمره فنقول له صلّ فإن صليت تركناك^(٤٣)، وإن أخرجتها عن الوقت قتلناك^(٤٤)، وفي وقت الأمر وجهان اصحهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة^(٤٥)، والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة^(٤٦)، لا يقال لا قتل بالحاضرة لانه لم يخرجها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لأنه لا قتل بالقضاء^(٤٧)، وإن وجب فوراً لانا نقول بل يقتل بالحاضرة إذا أمر بها من جهة الإمام أو نائبه دون غيرها^(٤٨)، فيما يظهر كما تقدم في الوقت عند ضيقه وتوعد على أخراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها لأنه حينئذ معاند للشرع عناداً يقتضي مثله القتل فهو ليس لحاضرة فقط ولا لغائبة فقط بل لمجموع^(٤٩) الأمرين الأمر والخراج مع التصميم انتهى. قاله ابن حجر^(٥٠)، ومقابل الاظهر أربعة أوجه: أحدها: إنما يقتل إذا ضاق وقت الثانية وامتنع من أداءها لأن الواحدة يحتمل تركها لشبهة^(٥١) الجمع^(٥٢). ثانيها: إذا ضاق وقت الرابعة وامتنع من أدائها لأن الثلاث أقل الجمع فاعتقرونها لاحتمال عذر بخلاف الأربعة^(٥٣). ثالثها: ^(٥٤)، إذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء قال ابن الرفعة لانه لا يجوز ان يكون قد استند الى تأويل من ترك النبي عليه الصلاة والسلام يوم الخندق أربع صلوات. رابعها: إذا ترك قدراً^(٥٥) يظهر لنا اعتياده للترك^(٥٦) وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية مقابلة الأظهر نعم لا يقتل بتركها فاقد الطهورين لانه مختلف فيه^(٥٧)، ويلحق به كل تارك لصلاة^(٥٨)، يلزمه قضاؤها وإن لزمته اتفاقاً لأن ايجاب قضائها شبيهة في تركها وإن ضعفت. تنمة: تارك الجمعة يُقتل^(٥٩) فان قال أصلها ظهراً فقال الغزالي^(٦٠)، لا يقتل وأقره المصنف^(٦١)، ومشى عليه^(٦٢)، في الحاوي الصغير، وزاد في الروضة عن الشاشي انه يقتل^(٦٣)، واختاره ابن الصلاح^(٦٤). قال النووي في التحقيق وهو القوي لتركها بلا قضاء لأن الظهر ليس قضاء^(٦٥)، عنها ومحلّه حيث كان ممن تلزمه الجمعة اجماعاً^(٦٦)، بخلاف مالو كان من أهل القرى ونحوهم فان أبا حنيفة يقول بعدم وجوب الجمعة عليهم، وافتي^(٦٧) شيخ الاسلام بانه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها^(٦٨)، أو قال أصلها ظهراً عند ضيق الوقت عن خطبتين وإن لم يخرج وقت الظهر اي عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر ليس وقتاً لها في حاله بخلاف الظهر لا يقال ينبغي قتله عقب سلام الامام^(٦٩) منها لأننا نقول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيدركها أوجب التأخير للياس منها بكل تقدير وهو ما مرّ. والمعتبر^(٧٠) الإخراج عن وقت العذر والضرورة^(٧١)، أي الجمع فلا يُقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر لأن الوقتين كالوقت الواحد في حق ارباب الاعذار وقد يكون له عذر في زعمه وعلى هذا فيقتل في الصباح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر لانها لا تجمع مع ما بعدها^(٧٢). ويستتاب على الاوجه كلها قبل القتل لأن المرتد أسوأ حالاً منه ومع ذلك فإنه لا يقتل حتى يستتاب^(٧٣)، وهل تكون^(٧٤) الاستتابة^(٧٥) في الحال أم يمهل ثلاثة أيام^(٧٦)؟ فيه قولان^(٧٧) [٦٥-ب] كما في المرتد وقضيته كلام

الروضة^(٧٨) كأصلها وشرح المذهب^(٧٩)، ان استتابته واجب كالمرتد لكن صحَّ النووي في التحقيق^(٨٠) استحبابها وعلى هذا فالفرق بينه وبين المرتد ان جريمة المرتد تقتضي التأييد في جهنم اعادنا الله منها فأوجبنا الاستتابة رجاء نجاته من ذلك بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته أخف لكونه^(٨١) يُقتل حداً^(٨٢) بل مقتضى ما قاله النووي في فتاويه^(٨٣)، من كون الحدود تسقط الأثم ان لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حدَّ على هذه الجريمة فالمستقبل^(٨٤) لم يخاطب به نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لا يصلي ايضاً ما بعدها فهذا أمر آخر غير ما نحن فيه^(٨٥)، فتقطن لما ذكرته انتهى. قاله الاسنوي^(٨٦) **والظاهر أنه يُقتل ضرباً لعنقه بالسيف** إن لم يتب كالمرتد ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر ((إذا قتلتم فأحسنوا القتلة))^(٨٧)، فان تاب فلا ولقائل ان يقول المقتضى للقتل هو خروج الوقت وقد حصل والتوبة من الحدود لا تُسقطها^(٨٨)، كمن سرق نصاباً ثم رده فان القطع لا يسقط انتى قاله الاسنوي^(٨٩)، وقد رده ابن الحجر فقال وانما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لأن القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء فالعلة مركبة وبصلاته يزول^(٩٠) ذلك^(٩١)، انتهى. وقيل^(٩٢) لا يقتل لانتفاء الدليل الواضح على قتله بل يُنخس بحديدة الى ان يصلي أو يموت لأن المقصود حملهُ على الصلاة لا قتله^(٩٣). وفي وجه يضرب بالخشب الى ذلك أي إلى الصلاة (أو الموت)^(٩٤). فرغ تارك الجماعة اذا قلنا بقتله وهو الصحيح فلا يسقط عنه القتل الا بالتوبة ولا تسقط بالظهر لأنها^(٩٥) ليست قضاءً لها^(٩٦)، بخلاف سائر الصلاة فان القتل وان وجب بمجرد الترك حتى لا يقاد المبادر الى قتله قبل استتابته لكنه يسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه^(٩٧)، **ويغسل أي بعد القتل**^(٩٨) ويكفن **ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يطمس قبره** بل يترك اي كسائر اصحاب الكبار بل اولى لما ذكرناه من سقوط الأثم بالحدِّ وقيل لا يغسل ولا يُكفن ولا يصلى عليه واذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى يُنسى ولا يُذكر^(٩٩)، ولو قتله في مدة الاستتابة أو قبلها (أي بعد أمر الامام بها)^(١٠٠)، انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد^(١٠١). **تتمة:** لو أبدى عذراً كنسيان أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة^(١٠٢)، كانت الاعذار في نفس الأمر أم باطلة كما لو قال صليئ وظنَّ كذبهُ لم يُقتل لعدم تحقيق تعمه تأخيرها عن وقتها من غير عذر^(١٠٣)، (نعم نأمره بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وندباً في الصحيح بان نقول له صلَّ فان امتنع لم يُقتل لذلك فان قال تعمدت تركها بلا عذر)^(١٠٤)، قتل سواء اقال^(١٠٥)، ولا اصلها أم سكت لتحقيق جنايته بتعمد^(١٠٦) التأخير^(١٠٧)، قال الغزالي^(١٠٨)، لو زعم زاعم انه بينه وبين الله حاله اسقطت عنه الصلاة واحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وان كان في خلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر^(١٠٩)، أنتهى.

الخاتمة:

الاستنتاجات:

- ١- إن الصلاة أمر عظيم، فهي عمود الاسلام وشعار أهلها.
- ٢- تارك الصلاة إن كان جاحداً لوجولها يعتبر مرتداً.
- ٣- وأما تارك الصلاة عن كسل وتهاونٍ بها فيستحق القتل ولكن يُستتاب قبل القتل.
- ٤- يُغسل بعد القتل ويصلى عليه.
- ٥- يدفن في مقابر المسلمين ولا يُطمس قبره.

المصادر

هرتية حسب الحروف الهجائية.

- ١- ابن حبان ، محمد بن حبان بن احمد (ت ٣٥٤هـ) : صحيح ابن حبان.
- ٢- ابن حجر الهيتمي أحمد بن محمود(ت ٩٧٤هـ): تحفة المحتاج في شرح المنهاج.
- ٣- ابن الرفعة احمد بن محمد(ت ٧١٠هـ): كفاية النبيه في شرح التنبيه.
- ٤- ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ): فتاوى ابن صلاح.

- ٥- ابن عماد عبد الحي بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ) : شذرات الذهب في اخبار من ذهب.
- ٦- ابن قاضي شهبة أبو بكر أحمد بن محمود (ت ٨٥١ هـ): طبقات الشافعية.
- ٧- ابن الملقن ، سراج الدين أبو حفص (ت ٨٠٤ هـ) : البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير.
- ٨- أبو داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ): سنن أبي داود.
- ٩- أبو الفضل الدمياطي: مقدمة كتاب المهمات.
- ١٠- الاسنوي، جمال الدين عبد الرحيم (ت ٥٧٧ هـ) : المهمات في شرح الروضة والرافعي.
- ١١- الامام أحمد بن محمد أبو عبدالله (ت ٢٤١ هـ): مسند أحمد.
- ١٢- البجيرمي سليمان بن محمد (ت ١٢٢١ هـ) : تحفة الحبيب على شرح الخطيب.
- ١٣- البخاري محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦ هـ): صحيح البخاري.
- ١٤- البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٦ هـ): التهذيب.
- ١٥- الترمذي محمد بن عيسى (ت ٢٧٩ هـ): سنن الترمذي.
- ١٦- الجمل سليمان بن عمر (١٢٠٤ هـ) : حاشية الجمل.
- ١٧- الجوهري إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية.
- ١٨- حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله (ت ١٠٦٧ هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
- ١٩- الحاكم أبو عبد الله الحاكم محمد عبدالله (ت ٤٠٥ هـ): المستدرک على الصحيحين.
- ٢٠- الخطيب الشربيني شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٩٧٧ هـ): مغني المحتاج.
- ٢١- الذهبي شمس الدين أبو عبدالله (ت ٧٤٨ هـ): سير أعلام النبلاء.
- ٢٢- الرازي محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦ هـ): مختار الصحاح.
- ٢٣- الرافعي عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٣ هـ): الشرح الكبير.
- ٢٤- الرملي شمس الدين محمد بن أبي العباس (ت ١٠٠٤ هـ): غاية البيان شرح زيد ابن رسلان.
- ٢٥- الزركلي خيرالدين بن محمد (ت ١٣٩٦ هـ): الاعلام.
- ٢٦- زكريا الأنصاري زين الدين زكريا بن زكريا (ت ٩٢٦ هـ): اسنى الطالب في شرح روض الطالب .
- ٢٧- الزيلعي فخر الدين الحنفي (ت ٧٤٣ هـ): تبين الحقائق شرح كنز الدقائق.
- ٢٨- محمد أمين بن فضل بن عبدالله (ت ١١١١ هـ): خلاصة الأثر.
- ٢٩- مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ): صحيح مسلم.
- ٣٠- النووي محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ): المجموع شرح المهذب.
- ٣١- النووي محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ): التحقيق.
- ٣٢- النووي محي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ): روضة الطالبين وعمدة المفتين.

هوامش البحث

- (١) ابن العماد، عبدالحی بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، دار ابن كثير، بيروت، ط ١ (١٠٨/٥).
- (٢) ابو الفضل الدمياطي: مقدمة كتاب المهمات (٥٨/١).
- (٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله (ت ٧٤٨ هـ): سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١١ (٤٤/٢١).
- (٤) المصدر السابق (٦٤/٢٣).
- (٥) أبو الفضل الدمياطي: مقدمة كتاب المهمات (٥٨/١).
- (٦) حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت ١٠٦٧ هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت (١٦١٢/٢).
- (٧) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص (ت ٨٠٤ هـ): البدر المنير في تخريج الاحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ط ١ (٣٣١/١).

- (٨) ابن قاض شهبة، أبوبكر احمد بن محمد (ت ٨٥١هـ): طبقات الشافعية، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (٩٦/٢).
- (٩) الزركلي، خير الدين بن محمد (ت ١٣٩٦هـ): الاعلام، دار العلمة للملايين، بيروت، ط ٩، (٥٥/٤).
- (١٠) محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين (ت ١١١١هـ): خلاصة الأثر، دار صادر (٢٤١/١).
- (١١) ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠٨/٥).
- (١٢) محمد أمين: خلاصة الأثر (٢٤١/٢).
- (١٣) المصدر السابق.
- (١٤) الزركلي: الاعلام (٣٢/٥).
- (١٥) سقطت من (ب).
- (١٦) الرافي عبدالكريم بن محمد (ت ٦٢٣هـ): العزيز (الشرح الكبير)، دار الفكر (٢٨٢/٥)، النووي محي الدين (ت ٦٧٦هـ) (١٣/٣).
- (١٧) النووي: روضة الطالبين وعمدة المفتين، بيروت- دمشق، ط ٣، (ت ١٤١٢هـ)، (١٤٨/٢).
- (١٨) سقطت من (أ).
- (١٩) في (ب): (الجود).
- (٢٠) الرازي محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، دارالكتاب العربي، بيروت، (ص ٩٣)، مادة (ج ح د).
- (٢١) في (ب): (وجوبها).
- (٢٢) في (ب): (وذكر ذلك).
- (٢٣) الزيلعي، فخرالدين الحنفي (ت ٧٤٣هـ): تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى الاميرية- القاهرة، ط ١، (١٣١٣هـ)، (٢١٧/١).
- (٢٤) النووي: المجموع (١٤/٣).
- (٢٥) النووي: المجموع (١٤/٣).
- (٢٦) الاسنوي جمال الدين عبدالرحيم (ت ٧٧٢هـ): المهمات في شرح الروضة والرافعي، دار ابن حزم (٥١٩/٣).
- (٢٧) سقطت من (ب).
- (٢٨) الهيثمي احمد بن محمد (ت ٩٧٤هـ): تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٨٤/٣).
- (٢٩) البخاري محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ) صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط ١ (١٤٢٢هـ) (١٤/١)، (ت ٢٦١هـ): (٥٣/١).
- (٣٠) ابو داود سليمان بن الاشعث (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي داود، المكتبة العصرية - بيروت (٦٢/٢).
- (٣١) ابن حبان محمد بن حبان بن احمد (ت ٣٥٤هـ): صحيح ابن حبان - محققا، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ)، (٢٣/٥).
- (٣٢) مسلم: صحيح مسلم (٨٨/١)، ولكن بلفظ ((بين الرجل وبين الشريك والكفر ترك الصلاة)).
- (٣٣) الغزالي أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ): الوسيط في المذهب، دار السلام- القاهرة، ط ١ (١٤١٧هـ)، (٣٩٥/٢).
- (٣٤) في (ب): تركها.
- (٣٥) في (ب): الشافعي.
- (٣٦) في (ب): ذكره.
- (٣٧) الهيثمي: تحفة المحتاج (٨٥/٣).
- (٣٨) سقطت من (ب).
- (٣٩) في (ب): فالخلاف.
- (٤٠) الهيثمي: تحفة المحتاج (٨٤/٣).
- (٤١) سقطت من (ب).
- (٤٢) في (ب): وعلينا.
- (٤٣) في (أ): تركنا.
- (٤٤) زكريا الانصاري زين الدين أبو يحيى (ت ٩٢٦هـ): اسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتب الاسلامي (٣٣٧/١).

- (٤٥) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٤/٣).
- (٤٦) المصادر السابق.
- (٤٧) زكريا الانصاري: اسنى المطالب (٣٣٧/١).
- (٤٨) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٤/٣).
- (٤٩) في (ب): المجموع.
- (٥٠) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٥/٣).
- (٥١) في (ب): شبه.
- (٥٢) الخطيب الشربيني شمس الدين بن محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ): معنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤١٥هـ)، (٦١٣/١).
- (٥٣) المصدر السابق.
- (٥٤) في (ب): ثانيها.
- (٥٥) في (أ): قدأ.
- (٥٦) الخطيب الشربيني: معنى المحتاج (٦١٣/١).
- (٥٧) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٦/٣).
- (٥٨) في (ب): الصلاة).
- (٥٩) الرملي شمس الدين محمد بن أبي العباس (ت ١٠٠٤هـ): غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، دار المعرفة- بيروت (٢٩٨/١).
- (٦٠) الغزالي: الوسيط (٢٧٧/٢).
- (٦١) الرافعي: الشرح الكبير (٣١٣/٥).
- (٦٢) في (أ): إليه.
- (٦٣) النووي: روضة الطالبين (١٤٨/٢).
- (٦٤) ابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن (ت ٦٤٣هـ): فتاوى ابن الصلاح، عالم الكتب- بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ)، (١١٤/١).
- (٦٥) في (ب): قضا.
- (٦٦) النووي: التحقيق، دار الجيل- بيروت، ط ١ (١٤١٣هـ)، (ص ٢٤٩).
- (٦٧) في (ب): وأفتى به.
- (٦٨) زكريا الانصاري: اسنى المطالب (٣٣٦/١).
- (٦٩) في (ب): الاسلام.
- (٧٠) في (أ): والمعتمد.
- (٧١) سقطت من (أ) و (ب).
- (٧٢) في (ب): (ما بعدها والضرورة)، وللمسألة يُنظر: زكريا الانصاري، أسنى المطالب (٣٣٧/١).
- (٧٣) زكريا الانصاري: اسنى المطالب (٣٣٧/١).
- (٧٤) في (ب): يكون.
- (٧٥) في (ب): الاستتاب.
- (٧٦) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٧/٣).
- (٧٧) القول الأول: يُستتابُ في الحال لأن تأخيرها يُفوتُ صلوات، والقول الثاني: يمهل ثلاثة أيام والقولان في الندب،: أسنى المطالب (٣٣٧/١).
- (٧٨) النووي: روضة الطالبين (١٤٧/٢).
- (٧٩) النووي: المجموع (١٥/٣).
- (٨٠) النووي: التحقيق (ص ٢٤٩).

- (٨١) في (ب): لكنه.
- (٨٢) الجبرمي سليمان بن محمد (ت ١٢٢١هـ): تحفة الحبيب على شرح الخطيب، دار الفكر، تاريخ النشر (١٤١٥هـ) (٢٤٧/٤).
- (٨٣) النووي: المجموع (٣٢/١)، (٢٧٨/٦).
- (٨٤) في (ب): والمستقبل.
- (٨٥) سقطت من (أ).
- (٨٦) الاسنوي: المهمات (٥٢٢/٣).
- (٨٧) مسلم: صحيح مسلم (١٥٤٨/٣).
- (٨٨) في (ب): تُسقطها.
- (٨٩) الاسنوي: المهمات (٥٢٣/٣).
- (٩٠) في (ب): نزول.
- (٩١) النووي: روضة الطالبين (١٤٨/٢).
- (٩٢) في (أ) و (ب): (وفي وجه).
- (٩٣) الاسنوي: المهمات (٥٢٢/٣).
- (٩٤) سقطت من (ب).
- (٩٥) في (ب): ولانها.
- (٩٦) النووي: روضة الطالبين (١٤٨/٢).
- (٩٧) ابن صلاح: فتاوى ابن صلاح (٢٥٣/١).
- (٩٨) في (أ) و (ب): قلته.
- (٩٩) النووي: المجموع (٢٦٨/٥).
- (١٠٠) سقطت من (ب).
- (١٠١) النووي: المجموع (١٦/٣).
- (١٠٢) في (ب): صحيح.
- (١٠٣) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٧/٣).
- (١٠٤) سقطت من (ب).
- (١٠٥) في (ب): قال.
- (١٠٦) في (ب): بتحقيق.
- (١٠٧) الهيتمي: تحفة المحتاج (٨٧/٣).
- (١٠٨) الغزالي: الوسيط المذهب (٣٩٥-٣٩٦/٢).
- (١٠٩) زكريا الانصاري: أسنى المطالب (٣٣٨/١).